

عن ابن عباس رضي الله عنهما وعنه عن علي بن عامر في الأخرين وهو قوله
 أكثر الخلق في القفراء والكتكبان فيهم ونحو ذلك ولعمري وهل الأهل
 المضطرب ويصحب البع الناولين وهو قول مجمل بن حنبل وكذلك قال الحنفية
 ولما كان في هذه الأوصاف وهي عن بعض أهل الأخرين قوله بقدرهم
 علي بن أبي طالب وابن عمر ولا يصحح روى عنه ثمانية منهم وهو أي جماعة
 من الفقهاء أوكتفاء والكتكبان واحتجوا بنور الصافية وكتايبين وغيره
 أهل حرم من عرف بالفتنة من مات منهم ودفنهم في مقابر المسلمين
 وجرى أحكامهم عليهم فلا سمع القاضى وأما مالك في الفتنة
 سائر أهل البع يستأبون فإن تابوا وإلا فلقوا من كفارة من كفارة في البرزخ
 كما قال في الحجاب إن رأى الإمام قتله وإن لم يقتل قتله وفساد الحجاب
 استأهوا في الأمر ومصالح الدنيا وإن كان قد يتحلل بعضها في أمر الدين
 من البيع والحيث وفساد أهل البيع معظم على الدين وقد يتحلل في أمر الدنيا
 مما يلقون بين المسلمين من الكفاوة والله لم يوفى الصواب **مقتضى** في عقين
 القول في أهل البع والذين ممن قال قولاً يورثه من الكفر هو لا يورث
 عليه القول بما يورثه قول الله وعلى اختلاف فقهاء الفقهاء والكتكبان
 في ذلك فممن ذهب الكفارة كذا قال في الجهور من سلف ومنهم من أباه
 ولم يورث من سلف المؤمنين وهو قول أكثر الفقهاء والكتكبان وقالوا هم
 فساق عصاة ضلالون ولا يرتبهم من المسلمين ويحكم لهم بأحكامهم وهذا قال
 شيخنا في إعادة علي بن أبي طالب في وقت ولا عذبه قوله هو قول جميع
 أهل الحديث وابن كاذب وإنه من الأئمة مسلم ودينه من الإسلام واضطرب
 آخره في ذلك وهو عن قول الكفارة ومثله واحتج في ذلك في ذلك

على إعادة

عن إعادة كفاوة خلفهم منه والأخر من هذا ذهب القاضي أبو بكر إلى
 أهل الخصم والحق وقال إنما من المعصاة أن تقوم لم يصحوا باسمه كلف
 وأما قال أبو يوسف المد واضطرب قوله في السنة على خصوصية قول
 أما من مالك بن النخعي قال في بعض كلامه أنهم على رأي من كثرهم
 بالناس ويل لا يحل من أكله ولا يحل من أكله ولا يحل من أكله على منتهى
 ولا يختلف في موارثتهم على خلاف في موارث الميراث وقال أيضاً في موارثهم
 ورتبهم ولا يورثهم من المسلمين وإنما يورثه الكفارة بالمال وكذلك
 اضطرب فيه قول شيخنا أبي الحسن الأشعري والكفر قوله تراء الكفارة
 الكفر حصلة واحدة وهو كجمل بوجود الكفر في تقوا وقال مرة ما عتقد
 إن الله تفر جسم ومسبح وبعض من تقاه وأطرق فليس يورثه وهو كافر
 ومثل هذا ذهب أبو العباس أحمد بن حنبل في صحيحه وكان سأل
 عن السنة فاعتدله بأن لعلها فيها بصيغته إن كان كافر في الملة أو أخرج
 مسلم عنها عظيم في الدين وقال غيره من المحققين إن خروج الأجنبي من الكفر
 في أهلنا ويل فإن استباحه رما المسلمين الموحدين خطر لخطأ في قوله
 ألف كافر هو من خطأ في سلفه حتى يورثه لم واحد وقد قال عليه كفاوة
 واستأهوا فإذا ألهما في كفاوة فقد عصموا من رماهم بأمور الله لا يحقها
 وحلتها على الله تعالى فالعلمه مقطوع بهما كفاوة ولا يورثه ويستباح خبرها
 إن الله الطوع والإباح من نزع ولا يورث عليه وإنما الأحداث لآدم في كفاوة
 لعنه لئلا ويل فاجأ منها في التمسح بكفر الكفرة وقوله إنهم في الأهل
 وتسمية الأضمة بالكتكبان والعلو والفتنة عليهم وذلك في خروج وغيرهم
 من أهل الأهواء فقد يخرج بها من يقول بالكفر وقد يجب الأخرى بما يورث

